Abhat Journal, Volume. 17, Issue. 2, September 2025

Abhat Journal, Faculty of Arts, Sirte University مجلة أبحاث بكلية الآداب جامعة سرت
Source Homepage: http://journal.su.edu.ly/index.php/ABHAT/index

Doi : http://doi.org/10.37375/aj.v17i2.3508

الوجه الآخر للجغرافية الاقتصادية

أ. عادل إدريس فتح الله محمد

أستاذ مساعد، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة طبرق– ليبيا

alkthane.adel@gmail.com

الملخص:

على عكس أغلب الدراسات الجغرافية المحلية على أقل تقدير، سعت هذه المقالةُ النظرية إلى إثارة الجدل في مفاهيم الجغرافية الاقتصادية ومحتواها العلمي، لتكون أولى المحاولات – على حدِّ علم الباحث– التي تقدم رؤية تحليلية للقصور الفكري الجغرافي في ميدان الجغرافية الاقتصادية خاصة، والمتمثّل في عدم استجابته لمبدأ الاستدامة في الفكر التنموي المعاصر، من هذا المنطلق كان الهدفُ الرئيس لهذه المقالة هو تسليط الضوء على إهمال المنظور الفكري للجغرافية الاقتصادية المتجسد في مفاهيمها المنهجية وطرائق البحث فيها للآثار البيئية الناجمة من دعوتها إلى استغلال الموارد الاقتصادية المختلفة، التي كانت ومازالت في منأى عن الفلسفة التنموية المعاصرة، ونعني بذلك عقلانية التنمية الاقتصادية التي نادى بها أنصارُ الاستدامة الداعون إلى ادماج البعدِّ البيئيّ في مجال التنمية في شتى صنوفها، واستندت المقالة إلى منهجيّ تحليل المحتوى النوعي والنقدي، الذي لا يتخذ القضايا على علاتها، ويعتمد على الشك للوصول إلى الحقيقة، اتضح أنّ الفكر الجغرافي في مجال الجغرافية الاقتصادية يعوزه استيعاب تقليد التنمية المستدامة واستخدامه منهجًا أو مدخلًا في دراساتها وأبحاثها، وأنّ دعوات الجغرافية الاقتصادية وروادها بطرائق البحث، ومنهجية الدراسات التقليدية في ميدانها شاركت بطريقة غير مباشرة في التدهور البيئي بتأثر النظام الطبيعي والسكان بانبعاثات الأنشطة الاقتصادية الصناعية منها خاصة.

الكلمات المفتاحية:

الجغرافية الاقتصادية، النشاط الاقتصادي، التنمية المستدامة، الآثار البيئية.

معلومات النشر:

تاريخ الاستلام: 2025/06/28

تاريخ القبـــول: 2025/07/30

تاريخ النشـــر: 2025/09/01

The other side of economic geography

Adel Idris Mohammed

Assistant Professor, Department of Geography, University of Tobruk - Libya.

alkthane.adel@gmail.com

Abstract:

Unlike most local geographical studies, this theoretical and critical paper seeks to stir debate about the concepts and scientific content of economic geography. It aims to be the first attempt according to the author's knowledge that offers an analytical view of the intellectual shortcomings in the field of economic geography, particularly its lack of responsiveness to the principle of sustainability in contemporary developmental thought. The main goal of this paper is to highlight the neglect of the intellectual perspective of economic geography, which is reflected in its methodological concepts and research approaches, and its disregard for the environmental consequences of exploiting economic resources outside the framework of modern developmental philosophy. This refers specifically to the rationality of economic development advocated by sustainability proponents, who call for integrating environmental considerations into development across various domains. Through a critical content analysis approach, the paper reveals that geographical thought in the field of economic geography lacks an understanding of the tradition of sustainable development and its use as a methodology in studies and research. Furthermore, the approaches and methodologies commonly hailed by economic geography researchers have indirectly contributed to environ- mental degradation, affecting natural systems and populations through emissions from industrial economic activities in particular.

Keywords:

Economic Geography, Economic Activity, Sustainable Development, Environmental Impacts.

Information:

Received: 28/06/2025

Accepted: 30/07/2025

Published: 01/09/2025

©Abhat Journal, Sirte University 2025

مقدمة:

اختصَّ علمُ الجغرافيا بثنائية امتاز بها عن بقية العلوم في شتى المجالات اكسبته أهميةً خاصة، وأضفت إليه تفردًا في تنوع حقوله وتطور محتواه، وأضحى بذلك أكثر ديناميكية دون العلوم الأخرى، خاصة في الجانب البشري، لما استجاب تطور محتواه العلمي طرديًا مع تطور العقل البشري، ودور إنتاجه العلمي في استحداث متغيرات وظواهر حضارية تتأثر وتؤثر في البيئة الطبيعية بمجموعة من العلاقات خلفت ظواهر متباينة مكانيًا استدعت البحث والتقصي من قِبل الأكاديميين والمتخصصين في الميدان الجغرافي، وبتنوع الظواهر تطور محتوى الجغرافيا ومازال، ويُعدّ استخراج واستغلال الموارد والبحث في أنماط توزيعها وإنتاج السلع وتسويقها أحد أهم مجالات علم الجغرافيا التي تندرج تحت ما يعرف بالجغرافية الاقتصادية.

ودأب الإنسان في الحياة باحثًا عن أساليب لإشباع حاجاته المتصاعدة طرديًا مع الإبداع والتقدم العلمي، وكانت طفرته في مراحل التطور متمثّلة فيما أحدثته الثورةُ الصناعية من تغيرٍ جذريٍّ في التنمية وحتى في نمط الحياة، ذلك بعد أنْ أبدع الفكر الإنساني في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة الاستغلال الأمثل في صناعة وإنتاج سلع متنوعة، أسهمت وبشكل مباشر في تلبية حاجات الإنسان الأساسية والترفيهية، ورفعت من المستوى المعيشي للمجتمعات البشرية، وحسّنت من جودة الحياة فيها بشكلٍ عامٍ.

ونعتقد أنَّ انخراطَ الأفرادِ سَواء فرادى أم في صورةِ جماعات، أم كيانات دولية في نشاطات اقتصادية خاصة بهم، كان الهدفُ الأوليُّ والرئيسيُّ منها هو تحقيق مكاسب اقتصادية، غالبًا ضمن إطار تفكير أحادي أو غير عقلاني في بعض الأحيان، وشاركت الجغرافية الاقتصادية بمفاهيمها الأدبية حول النشاط الاقتصادي في تعزيز هذا الهدف والحثِّ عليه، بالدراسات الخاصة باستغلال الموارد المتاحة من أجل التنمية، بل إنَّها خلافًا لعلم الاقتصاد ذهبت إلى أبعد من ذلك استجابة لأحد أهمِّ المفاهيم الحديثة والعامة في الفكر الجغرافي، ألا وهو مفهوم التباين المكانيّ فاتجهت بناء على ذلك جلُّ أبحاثها إلى دراسة الاختلافات المكانية للنشاط الاقتصادي (صناعة ونقلًا وتسويقًا)، رامية بذلك إلى تذليل أسباب التفاوت، والبحث في العوامل الطبيعية الكامنة خلف ذلك، استجابة لأحد أهمّ المدارس الجغرافية المتمثّلة في الحتم البيئي من ناحية، والاحتمالية من ناحية أخرى بتذليله بالإمكانات البشرية؛ والهدفُ من ذلك تخفيف حدة التفاوت في مستويات المعيشة داخل الأقاليم وبينها؛ تحقيقًا لمبدأ المساواة ورفاهية العيش المتكافئ، والوصول إلى مستوى جودة الحياة المأمولة أحد أهم أهداف علم الجغرافيا الأصيلة، إلّا أنَّ مفهوم رفاهية العيش وجودة الحياة من المنظور الاقتصادي المحض الذي نحت الجغرافية الاقتصادية نحوه يُعدُّ قاصرًا، ولعل للرفاهية وجودة الحياة مفهومًا أبعد من ذلك في الفكر التنموي الحديث، حيث أصبح يُنظر إلى البيئة كمعيار له أثره في مستويات رفاهية الإنسان وجودة حياته.

مشكلة البحث: على الرغم من تعدد الدراسات في الجغرافية الاقتصادية المرتبط بتحليل النشاط الاقتصادي وتوزيعه، إلّا أنّنا نعتقد أنّ معظمها –إنْ لم يكن جلها– تقليدية وجاءت بمعزل عن استيعاب التحولات الفكرية المعاصرة، خصوصاً تلك التي أفرزتها فلسفة التنمية المستدامة. إذ لم تُطرح تساؤلات بحثية جادة بشأن العلاقة بين مفاهيم الجغرافية الاقتصادية التقليدية من جهة، والتدهور البيئي الراهن من جهة أخرى. ومن هنا تبرز مشكلة هذا البحث في محاولة فهم ما إذا كانت دعوات التنمية المستدامة تمثّل ردة فعل عقلانية تجاه القصور المنهجي والفكري للجغرافية الاقتصادية، الذي تجسد في تجاهل الأثر البيئي لاستغلال الموارد الاقتصادية، دعانا ذلك إلى إعادة النظر في أسس هذا التخصص ومناهجه. ولأنّ أفضل أساليب طرح المشكلات العلمية صياغتها بشكل مباشر في صيغة تساؤل فإنّ مشكلة هذه البحث تتمثّل في التساؤل الرئيس الآتي: هل الدعوة إلى التنمية المستدامة كانت ردة فعل عقلانية على مفاهيم وأهداف الجغرافية الاقتصادية؟ وللإجابة عن هذا التساؤل الرئيس نجد أنفسنا أمام تساؤلٍ آخر ثانويٍّ وهو: ما رؤية الجغرافية الاقتصادية للنشاط الاقتصادي ؟

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل محتوى الجغرافية الاقتصادية ومفاهيمها الأساسية بهدف الكشف عن رؤيتها التقليدية للنشاط الاقتصادي، وتحديد موقعها المنهجي ضمن خارطة الفكر التنموي المعاصر، خاصة فيما يتعلق بمفاهيم الاستدامة، وتسليط الضوء على قصور الطرائق والمناهج البحثية في الجغرافية الاقتصادية في إدراك التداعيات البيئية لاستغلال الموارد.

المنهج المستخدم:

يفرض نوع البحث وطبيعة المشكلة عادةً نوع المنهج المستخدم للوصول إلى غاية البحث، لذلك اعتمد الباحث في هذه المقالة

النظرية على منهجيّ تحليل المحتوى النوعي والنقدي، الذي لا يتخذ القضايا على علاتها، ويعتمد على الشك للوصول إلى الحقيقة، بذلك تمّ تحليل بنية محتوى الجغرافية الاقتصادية التقليدية ومراجعتها في ضوء الفكر التنموي المعاصر.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من دعوته إلى إعادة قراءة مفاهيم الجغرافيا الاقتصادية برؤية نقدية معاصرة تُعيد النظر في العلاقة بين التنمية وجودة الحياة، في ظل تصاعد التدهور البيئي العالمي. إذ يتجاوز هذا الطرح نظرة وتفسير الجغرافية الاقتصادية التقليدية للنشاط الاقتصادي، لنفتح بذلك أفقًا معرفيًا جديدًا نحو بناء تيار فكري جغرافي معاصر يوازن بين مقتضيات التنمية الاقتصادية ومتطلبات الحفاظ على البيئة. وفي هذا الإطار سعت هذه الورقة إلى إدماج فلسفة الاستدامة في منهجية الدراسات الجغرافية كاستجابة علمية ضرورية للتحديات البيئية والاقتصادية الراهنة، بما يعزز من مكانة الجغرافيا الاقتصادية علمًا تطبيقيًا ذا بعد إنساني وأخلاقي. ونطمح بذلك أنْ يكون هذا العمل مساهمة علمية نوعية لتأسيس مدرسة فكرية جغرافية جديدة، تُضاف إلى التقاليد الفكرية الجغرافية السابقة كالحتمية والإمكانية، وتنبثق عنها مقاربات تتفق مع احتياجات الإنسان وحقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.

طبيعة الجغرافية الاقتصادية:

تُعنى الجغرافية الاقتصادية بالاستثمار الاقتصادي للموارد الطبيعية والبشرية، محليًا وإقليميًا وعالميًا حيث يختص علم الجغرافيا الاقتصادية بمواقع الموارد الطبيعية الاقتصادية، كالخامات المعدنية والنباتية وسبل استخراجها وإنتاجها وتداولها ونقلها وتسويقها (السمارائي، 2018، ص32) والتعرّف على العقبات التي تقف عائقًا في سبيل ذلك؛ لغرض ضبطها والتذليل من حدتها، فأبرز اهتمامات الجغرافية الاقتصادية تتمحور حول عملية الإنتاج، فهذا العنصر يمثّل الجانب الأكبر من دراسات الجغرافية الاقتصادية الخاص بنشاط الإنسان في إنتاج السلع المختلفة المتمثّلة في:

- الحرف الأولية: المتجسدة في استغلال واستخراج الخامات والموارد الأولية، سواء كانت على سطح الأرض أم في باطنها.
- الحرف الثانية: وهي الحرف التي من خلالها يتم تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة قابلة للاستهلاك.
- الحـــرف الثالثة: وهي الحـــرف المتمثّلة في الخدمـــات نحـــو التعليم والصحة التأمين والترفيه والسياحة والصيانة. (الزوكة، 2000، ص22)

واعتبر كل من (الكسندر وجيبسون، 1979) في كتابهما (الجغرافيا الاقتصادية) أنّ الجغرافيا الاقتصادية هي دراسة التنوع في أنشطة الإنسان على سطح الأرض، المتصلة بتوليد الثروة وتبادلها واستهلاكها، والهدف النهائي للجغرافية الاقتصادية هو تحديد المشاهد الطبيعية الاقتصادية، والغرض من ذلك هو تحقيق أقصى كفاءة من استخدام الطبيعة من قِبل البشر للأغراض الاقتصادية، كما أكدَّ (أوتراما) أنَّ الهدف الرئيس للجغرافيا الاقتصادية هو تفسير المشاهد الطبيعية الاقتصادية، حيث يبيّن المشهد الاقتصادي البنية المادية للنشاط الاقتصادي للإقليم، بينما حدد كلٌّ من (هارتشورن والكسندر) مفهوم الجغرافيا الاقتصادية في دراسة التباين المكاني على سطح الأرض للأنشطة المتصلة بإنتاج السلع والخدمات وتبادلها واستهلاكها حيثما أمكن، لكشف العلاقات المتبادلة، وإيجاد تفسير يُظهِر أسباب هذه الاختلافات المكانية، ومع ظهور هذا المفهوم (الاختلافات المكانية) أو (التباين المكاني)، في الفكر الجغرافي بصفة عامة وفي مجال الجغرافية الاقتصادية خاصة، تغيرت طبيعة الجغرافيا الاقتصادية واتجاهات البحث فيها تغيرًا جذريًا، ففي القرون الخمسة الماضية ركزت الجغرافية الاقتصادية على عوامل التنمية وأسباب التخلف، وعلى العلاقات المتبادلة بين المناطق الأكثر تقدمًا والأخرى الأقل نموًا والبحث عن سبل الإنتاج فيها؛ خاصة فيما يتعلق بالنظم الاقتصادية والجغرافيا، ولا سيما في التنمية المكانية للرأسمالية ودورها في تطور الاقتصاد العالمي (Pandey, 2020, p266).

تطور الجغرافية الاقتصادية:

آثرنا تناول هذا المبحث في هذه المقالة؛ لأنَّ مفهوم الجغرافيا الاقتصادية يعكس مراحل تطور محتواها، الذي تحول من مجرد وصف للعلاقات التجارية إلى مجال أكثر شمولية يسعى إلى تفسير الأنماط الاقتصادية العالمية في الفضاءات الجغرافية المختلفة، فقد شهدت الجغرافية الاقتصادية منذ نشأتها تطورًا مستمرًا عبر الزمن، متأثرة بالتغيرات التاريخية في الظروف والمشكلات الاجتماعية، التي طرأت على المجتمعات المختلفة، خلال عصر التوسع التجاري الأوربي، وكانت الجغرافيا الاقتصادية بمعية الاقتصاد الكلاسيكي، وبالرغم من استقلاليتهما العلمية، فإنَّه وفي الوقت ذاته كلٌّ منهما مكملٌ للآخر في تفسير الظواهر الاقتصادية والجغرافية، ومع مرور الوقت، خاصة في

العصر الصناعي الحديث لم تَعدْ الجغرافيا الاقتصادية تقتصر على دراسة العلاقات التجارية فحسب، بل توسّعت لتشمل التحليل المعمق في التفاعل بين النشاط الاقتصادي والبيئة، ويمكن تلخيص مراحل تطور محتوى الجغرافية الاقتصادية بإيجاز في فترتين زمنيتين: هما عصر التوسّع التجاري الأوروبي، والعصر الحضري الصناعي الحالي. (McNee, 1959, p189.)

مرحلة جغرافية التجارة: هي الفترة التي امتدت من الكشوف الجغرافية حتى النهضة الصناعية، وتناولت فيها الجغرافية الاقتصادية نقل السلع أكثر من اهتمامها بالإنتاج، فاتسمت تلك الفترة بتكالب قوى الاستعمار فيها للسيطرة على طرق النقل التجارية، وعلى مناطق وفرة الموارد الطبيعية، وكان من أهم رواد الجغرافيا الاقتصادية في تلك الفترة (تشيس هولم، وهويت، وسميث)، وتأثرت الجغرافية الاقتصادية حينها بأفكار المدرسة الحتمية، والتي ظهرت في كتابات (جوتز 1882)، القائمة على أثر الظروف الطبيعية في إنتاج ونقل السلع، ويُعدُّ من أهم أسباب تطور الجغرافية الاقتصادية بتلك الفترة هو اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، وطريق فاسكو دي قاما الموصّل إلى الهند، حيث انتشرت مراكز التجارة في تلك الفترة على السواحل دون الدواخل، لذلك تُعَدُّ جغرافية التجارة هي أساسُ الجغرافيا الاقتصادية، إضافة إلى الإنتاج الزراعي كنتيجة لأفكار (راتزل) حول توزيع الإنتاج في العالم توزيعًا محصوليًا (سعيد، 1997، ص102) ومن أهم النظريات التي ظهرت في تلك الفترة نظرية (فون ثيونن عام 1826)، واستمرت جغرافية التجارة سائدة طول تلك الفترة حتى ظهور مبدأ السببية لدراسة موارد الثروة على يد (جوتز 1882)، والتي شكلت ميلاد الجغرافية الاقتصادية، حيث فرّق فيها بين جغرافية التجارة والجغرافية الاقتصادية.(السيد، 2016، ص803.)

مرحلة النهضة الصناعية: مع بداية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، شهدت أوروبا ثورة صناعية كبيرة كانت سببًا لنشاط الحركات الاستعمارية من جديد، بهدف الحصول على المواد الخام ومصادر الطاقة، حيث كانت دول العالم الثالث مسرحَ الاستغلالِ، وسوق لسلع أوروبا المنتجة، حتى وصفت الجغرافية الاقتصادية بالجغرافية الإمبريالية، وكانت تلك المرحلة هي بداية ظهور الجغرافيا الاقتصادية فرعًا علميًا مستقلًا، له محتوى علمي خاص يُدرَّس في الجامعات، وظهرت أوَّلُ مجلة تحمل اسم الجغرافيا الاقتصادية عام 1929 في الولايات المتحدة الأمريكية، وأبرز النظريات التي ظهرت في تلك الفترة هي نظرية (كريستالر عام 1933)، وتوسّعت مفاهيم كل من الجغرافيا الاقتصادية وعلم الاقتصاد، حيث اختصت الأولى بإنتاج السلع والتباين المكاني لها، في حين انحصر اهتمام الاقتصاديين بالسوق والاستهلاك. وفي هذه المرحلة التقى علم الاقتصاد والجغرافية الاقتصادية، وخلقا لبعضهما مساحة مشتركة بعد أنْ بات قاسمهما المشترك التركيز على العوامل الاقتصادية والبشرية، كمقومات للأنشطة الاقتصادية وتبادل السلع والخدمات، وفي عام 1966م أصبحت العلاقة أكثر تكاملية، حيث أصبح علمُ الاقتصاد يأخذُ في الاعتبار البعد الجغرافي (التباين المكاني)، كما اتَّجه الباحث الجغرافيُّ إلى محاولة فهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في إنتاج السلع وتبادلها واستهلاكها، وتطورت الصناعات في هذه الفترة إلى الصناعات الثقيلة، وظهرت نظرية علم الاقتصاد الأخذة بمبدأ العرض والطلب في السوق، وزاد البعدُ الجغرافيُّ للتجارة بتطور وسائل النقل.(Sen & Smith, 2006, pp11-12.)

مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية: بالرغم من قصر هذه الفترة فإنَّها شهدت أهمَّ التغيرات في الجغرافيا الاقتصادية، والتي يمكن تسميتها فترة التكتلات الاقتصادية، التي شهدت فيها إنشاء صندوق النقد الدولي وحرية التجارة التي أوجدت أنماطًا اقتصادية جديدة مثل تخصص إقليم بعينه في إنتاج اقتصاد حكومي كبير في البنية والخدمات الاجتماعية، إضافة إلى ظهور مشاكل اقتصادية عالمية كالركود الاقتصادي، والبطالة وارتفاع سعر مصادر الطاقة، وتناقضات نظرية ماركس مع النظرية الرأسمالية، حيث نادى (هارفي عام 1969) بضرورة تحول الجغرافية الاقتصادية إلى دراسة الاقتصاديات السياسية المعتمدة على مبدأ الماركسية (العدالة الاجتماعية)، ومواجهة قهر الرأسمالية المتمثّل في صندوق النقد الدولي، فاتجهت الجغرافية الاقتصادية على يده من دراسة النظريات إلى دراسة العمليات المكانية، التي تسببت في تباين الاقتصاد إقليميًا حيث كان الاهتمام بالجانب النفعي للمجتمع، وظهر بذلك ما يُعرف بالاقتصاد الموجّه، وظهرت في هذه الفترة أهم الاتحادات الدولية التي كان لها الأثر المباشر في الجغرافية الاقتصادية أهمها السوق الأوروبية المشترك (Sokol, 2011, p63)

مرحلة ثورة النقل والاتصالات: أدت ثورة المعلومات في هذه الفترة من عمر الجغرافية الاقتصادية إلى انكماش العالم، وتذليل عسر المسافات بكثافة الاتصال، والتواصل عبر الوسائط سواء إلكترونيًا أم

عبر خطوط النقل الجوي والبحري والبري، وما أحدثه ذلك مع التخصص الإنتاجي في أقاليم العالم من ربط لأجزائه بشبكة كثيفة من تبادل السلع، كما أنَّ انقسام العالم إلى متقدمٍ منتجٍ للسلع، وآخرٍ نامٍ منتجٍ لخاماتٍ زراعيةٍ ومعدنيةٍ، ساعٍ إلى استغلالها وتنميتها؛ أدت إلى تغير مستمر في التفاصيل العامة للجغرافية الاقتصادية، وما أضافه ذلك من قيمة جديدة وأهمية كبيرة لفرع الجغرافية الاقتصادية على نحو أصبحت بعضُ الأصواتُ الجغرافية ترى فيه أنّه فرع من علم الجغرافيا مستقل جنبًا إلى جنب مع الجغرافيا الطبيعية والبشرية. (Box, 2000, p7)

وكانت للتحولات الجذرية في هذه المرحة أثرٌ في الجغرافيا الاقتصادية؛ بسبب ظهور اقتصاديات الدول المتقدمة خاصة، كتغير نمط التجارة العالمية والعولمة والخصخصة، وتطور ظاهرة التجارة الالكترونية، وانتشار التكتلات الاقتصادية، والعودة إلى سيادة الجغرافية التجارية بمفهومها الجديد، حيث أصبحت أكثر عالمية وأسرع من أي وقت مضى، كما أنّها تجاوزت تجارة السلع الى تجارة الخدمات، وزيادة الاستهلاك بفعل الطفرة في الاتصالات والتواصل، وتعدد أنماط الموانئ من التصدير والاستيراد واستخدام الخدمات والترانزيت، وبفعل التطور الرهيب في تقنية المعلومات ظهر ما يعرف بالجغرافية الاقتصادية الحديثة، أو ما يمكن أنْ نطلق عليها جغرافية الاقتصاد العلماني.(*) (السيد، 2016، ص806.)

رؤية الجغرافية الاقتصادية للنشاط الاقتصادي: يتطلب فهم الكيفية والأسلوب الذي تتناول به الجغرافية الاقتصادية مادتها العلمية التعرّف على رؤية الجغرافية الاقتصادية للنشاط الاقتصادي التي تفردت بطرائق دراستها له عن غيرها من المجالات، لاسيما علم الاقتصاد خاصة؛ لذلك كان أحد تساؤلات هذه المقالة آنف الذكر هو التعرّف على المنظور الجغرافي الذي ترى به الجغرافية الاقتصادية النشاط الاقتصادي. ولا تقوم النشاطات الاقتصادية وتنشأ بشتى أنماطها إلّا بتوفر عدد من المقومات والأسس الجغرافية طبيعية كانت أم بشرية، باختلاف أهمية ودور تلك المقومات والأسس في توطن أيّ نشاط اقتصادي، ولكن يبقى دورها جميعها متكاملٌ لبلورة وقيام كل النشاطات الاقتصادية باختلاف صنوفها (شقلية، 1981، ص5)؛

لذلك كانت الجغرافية الاقتصادية بطرائق بحثها تتناول النشاطات الاقتصادية من وجهة جغرافية محضة، فدور الجغرافيا بأساليب وطرائق مناهجها العلمية، وثنائية محتواها العلمي مهمٌ جدًا في دراسة مقومات وعوامل إقامة أي نشاط اقتصادي ومدى نجاعته، فدراسة كل الظروف الجغرافية الطبيعية والبشرية التي تلقي بظلالها على النشاطات الاقتصادية بالإيجاب والسلب في أقاليمها، والاختلافات المكانية بينها في ذلك، هو اختصاصٌ أصيلٌ لعلم الجغرافيا بشكلٍ عامٍ، وبخاصة في الجغرافية الاقتصادية ولا يشاطرها فيه ميدانٌ ولا مجالٌ علميٌّ آخرٌ، وسنحاول استعراض محاولات الجغرافيين في تحديد مفهوم وطبيعة الجغرافيا الاقتصادية وأثر أهم المدارس الفكرية في الجغرافية بشكل عام، وفي طبيعة الجغرافية الاقتصادية ومجالاتها خاصة.

تميزت الجغرافيا الاقتصادية في دراستها للنشاط الاقتصادي، بالبحث في إمكانيات العيش غير المتكافئة، ودراسة أسباب تفاوتها من مكان إلى آخر ومعالجتها، فالبشرية بطبيعتها تسعى لتحقيق سبل العيش التي تتصورها لنفسها، ولا شك في أن مقياس فرص كسب العيش اقتصاديًا تكون بشكل مباشر خاصة بالعاملين في النشاط الاقتصادي، وهو ما يشار إليه الآن بالتنمية، وبمرور الوقت؛ أصبح العالم أكثر حذرًا بشأن كفاية الدخل كمقياس لإمكانيات الرفاهية والعيش، والجغرافيون دون غيرهم هم الأكثر دراية بأنَّ فرص العيش غير المتكافئة لها علاقة مباشرة بوفرة الإمكانات وحجم الاستهلاك، ووفرة الموارد والفرص غير المتكافئة هي التي أظهرت أنماطًا من مظاهر عدم العدالة المكانية في التنمية سواء على المستوى المحلي أم العالمي، والتي تعكس نمط العيش بمفاهيم جودة الحياة على سطح الأرض. وعلى الرغم من ذلك، تستمر محاولات تفسير التفاوت الجغرافي في الدوران حول سؤال واحد كبير: هل العمليات الاقتصادية (الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك) ستخفف من وطأة التفاوت الجغرافي في إمكانات كسب العيش؟ في مختلف الأقاليم وبمختلف السياسات التي تتحكم فيها، لعل التأثير الواضح للأنظمة الاقتصادية في إمكانات كسب العيش دفعت الجغرافيا الاقتصادية إلى محاولة معالجته بعد أنْ واجهت ثلاثة أسئلة هي:

- هل الجغرافيا مهمة للتكتلات المكانية الاقتصادية؟ وكيف يمكن للجغرافيا أنْ تسهم في فهمنا لعدم المساواة المكانية.
- ما "الاقتصاد" وما "الجغرافيا" في الجغرافيا الاقتصادية ؟
- ما هو السبيل لتصحيح التفاوت المكاني؟ (Sen, & Smith,

(*) يقصد بالاقتصاد العلماني هو الاقتصاد الذي يستند إلى نظام يُدار وفق مبادئ وضعية مستقلة عن التوجيهات الدينية، يركّز على السوق الحرة ومتطلباته المتمثّل أهمها في: الفائدة البنكية، والملكية الفردية، والضرائب، معتمدًا على قوانين مدنية لتحقيق لتنمية الاقتصادية بعيدًا عن الشرائع العقائدية.

2006, pp11-12.)

لذلك استخدمت الجغرافيا الاقتصادية فرعًا من فروع الجغرافيا البشرية منهجًا جغرافيًا لدراسة الاقتصاد، فأصبحت الجغرافيا الاقتصادية أكثر فروع الجغرافيا حيوية، من خلال اسمها كجغرافيا اقتصادية، وكما هو ممثّل في الشكل رقم (1) فهو علم يقع ما بين، أو في تداخل مع الجغرافيا والاقتصاد، حيث يستخدم كل من الجغرافيين والاقتصاديين على حدٍّ السواء مصطلح "الجغرافيا الاقتصادية"، إلّا أنَّه يجبُ التأكيدُ على أنَّ النَّهجَ الذي يستخدمه الجغرافيون لدراسة الاقتصاد يختلفُ تمامًا عن النهجِ الذي يستخدمه معظمُ الاقتصاديين.

يُستخدم مصطلحُ الجغرافيا الاقتصادية لوصف النهج الذي يستخدمه الجغرافيون ومن ناحية أخرى، يقابل "الجغرافيا الاقتصادية" مصطلح يستخدمه الاقتصاديون هو "الاقتصاد الجغرافي" أو "الاقتصاد المكاني"، وبشكل عام يعكسُ هذا التمييز المبسط بين "الجغرافيا الاقتصادية" و"الاقتصاد الجغرافي" الاختلافات الأساسية والرئيسة بين الأسلوب الذي يعامل به الجغرافيون الاقتصاد من ناحية، والاقتصاديين من ناحية أخرى، وبمعنى آخر أنّ النهج الجغرافي في دراسة الاقتصاد يختلف اختلافًا كبيرًا عن النهج المستخدم في علم الاقتصاد. (Sokol, 2011, p64). ويرى البعضُ أنَّ الجغرافيا الاقتصادية هي دراسةُ الاقتصاد المكاني، كونها تهتَّمُ بمكان حدوث النشاط الاقتصادي وسبب حدوثه هناك، متخذةً بُعدًا آخرا في التحليل الاقتصادي، من خلال الإقرار بأثر وأهمية الموقع في النشاط الاقتصادي. وكان للجغرافية الاقتصادية السبقُ في ذلك من قِبل الجغرافيين، وبعد التطور الكبير في مجال التقنية الصناعية خاصة، حظيت الجغرافيةُ الاقتصادية باهتمامٍ متجددٍ من المهتمين بعلم الاقتصاد؛ ولذلك أصبحت الجغرافيا الاقتصادية أكثر قابلية وأهمية من أيِّ وقت مضى بين أئمة علم الاقتصاد. (Box, 2000, p7)

الشكل (1) التداخل المعرفي بين الجغرافيا والاقتصاد.

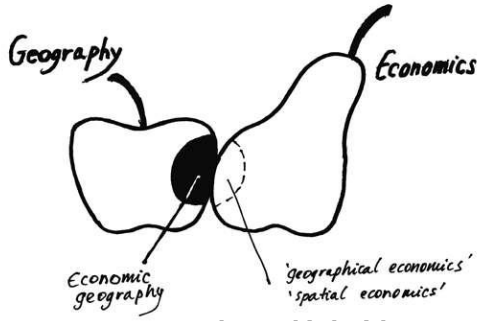

Sokol، M، Economic geography، Published by: University of London، 2011، p63-64

ووفق المفهوم العام للجغرافيا الاقتصادية، القاضي بوصف وتفسير كلِّ الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الأماكن والنطاقات الجغرافية التي تنشأ فيها، فإنَّ الجغرافية الاقتصادية بذلك تسعى إلى تحقيق أهدافٍ عامة تتمثّلُ في الإجابة على أسئلة رئيسة يمكن اختصارها في ثلاثة هي:

- أين يوجد النشاط الاقتصادي ؟
- ما خصائص النشاط الاقتصادي؟
- بأي الظاهرات يرتبط النشاط الاقتصادي؟

حيثُ يتعلقُ السؤالُ الأوَّلُ بالإجابة عن مكان الإنتاج، ويشير ذلك إلى أهمية الموقع، كما أنّه يعطي انطباعًا عن نمط التوزيع أيضاً، بينما تقدمُ إجابة السؤال الثاني وصفًا عامًا عن طبيعة الإنتاج من حيث النوع والكم والتباين المكاني في ذلك، ويرتبط السؤال الأخير بفهم مبررات تركز الإنتاج في أقاليم معينة دون غيرها، وتفسير مقوماته والعوامل المؤثرة فيه، (الزوكة، 2000، ص23.) ويرى الجغرافيون الاقتصاديون أنّه بالإجابة على هذه التساؤلات يتحققُ هدفُ الجغرافية الاقتصادية الأصيل، الذي يتناول الظاهرات الاقتصادية من جوانبها الموضوعية والإقليمية، وعبّر (هارتشون) عن ذلك باعتقاده أنَّ علم الجغرافية الاقتصادية يحتاجُ إلى منهجين هما: الموضوعي والإقليمي، كونهما مكملان لبعضهما، بالإضافة إلى توجهات بعض الجغرافيين بالاعتماد على المنهج الأصولي الذي يدور حول البحث في العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في توطين النشاطات الصناعية. (الديب، 2010، ص56.)

ما أتينا على ذكره يقودنا مباشرة إلى أنّ مفهوم ومحتوى الجغرافية الاقتصادية يعوزه هدف رئيس ومعاصر، وهو البحث أيضًا من منظور جديد في مثالب النشاط الاقتصادي ومدى الآثار البيئة المترتبة عليه في الأقاليم والنطاقات التي تسعى الجغرافية الاقتصادية إلى تنميتها واستغلال مواردها الاقتصادية، حيت أضحى شغل الجغرافيين الاقتصاديين الشاغل في إطار مناهج البحث بالجغرافية الاقتصادية هو التنمية وتكافؤها، ويأتي الوهم هنا أنّ الحرمان الاقتصادي والاجتماعي من الممكن تذليله بهذا الاتجاه والحقيقة أنّه بالرغم من أنّ تلك التنمية الاقتصادية يعود نفعها على البشرية بشكل ملحوظ ومباشر، فإنّه ومع مرور الوقت وعلى المدى البعيد سيجد العالم نفسه أمام تحديات بيئية تهدد مستقبله ومستقبل الأجيال اللاحقة من بعده، جراء تلك التنمية غير المستدامة، لعلَّ الكثير خاصة من الاقتصاديين وأصحاب السلطة

والسياسيين، ينظرون إلى التدهور البيئي الناجم عن النشاط الاقتصادي أنَّه شرٌ لابدَّ منه، إلاَّ أنَّ الاستثناء الذي تدعو هذه المقالة إليه، هو اليقظة الفكرية (تطور العلم) في أوجه البحث بحقل الجغرافية الاقتصادية، ذلك بتسليط الضوء على الفناء الخلفي للجغرافية الاقتصادية، ووجهها الآخر غير المنظور، بغية الحد من أثر النشاط البشري في محيطه الحيوي.

لعل (توماس كون) كان محقًّا حينما قال: إنَّ العلمَ ليس مجرد مجموعة معارف منظّمة يقوم فيها كلُّ اللاحقين بالبناء على النتائج التي توصل إليها السابقون، إنّما هو عملية من التوتّر المتغيّر تتميّز فيها بالتراكم المطّرد للمعرفة، تفصل بينها أزمات فكرية قد تؤدي إلى ثورة داخل العلم ذاته، (ينسن، 1979، ص84) وفي ذلك دعا (بينك) قائلاً: إنّ التقدم في العلم لا يتحقق بالكتابة عن الأساليب، بل بالعمل المنهجي، خاصة عندما يتداخل علم الجغرافيا مع مجالات أخرى، (Hartshorne, 1951, p26) لذا فإنّ طرح لبنة جديدة في الفكر الجغرافي كردة فعل على اقتصاد السوق باتت الحاجة لها ملحة من أجل إعادة النظر في مفهوم التنمية ضمن إطار فكر جغرافي اقتصادي حديث، يواكب نظريات الرفاهية والتشبع البشري بمفاهيمها الحديثة، وأبعادها المعاصرة والمتعددة، بحيث لا تقتصر الرؤية الفكرية للجغرافية الاقتصادية على الحثِّ على التنمية المكانية بطابع أو سمة اقتصادية صِرفة، بل يجب أنْ تتعدى ذلك بتبني البعد البيئي مدخلًا لدراسات تأخذ في الاعتبار مآخذ تلك التنمية وأسبابها ومحاولة ضبطها والحد منها، في تيار فكري جديد ضمن توجهات الجغرافية الاقتصادية العلمية. كما أشار (الديب) بمعنى آخر أنَّه يجب الدفع بالجغرافية الاقتصادية إلى الجانب العلمي النفعي، بالسعي لحماية البيئة وصيانتها، وتفادي الآثار السلبية من استغلال الموارد الطبيعية، والحيلولة دون تدهورها واستنزافها، وتنميتها بطرائق مستدامة، ومعالجة الانبعاثات (السائلة والغازية والصلبة)، بأساليب رشيدة تضمن حماية الغلاف الحيوي بمعناه الواسع، أي أنّ زيادة اهتمام الجغرافية الاقتصادية بما تخلفه الأنشطة البشرية من مخلفات ضارة سيدفع بهذا العلم إلى مصاف العلوم التطبيقية رفيعة المستوى. (الديب، 2010، ص88.)

البيئة في علم الجغرافيا:

لا يختلف جغرافيان في أنّ فهم العلاقة المتبادلة بين الإنسان والوسط الذي يعيش فيه يُعدُّ من أهم أهداف ومجالات علم الجغرافيا –جغرافية البيئة– فالجغرافية هي همزة الوصل بين الأرض والإنسان، وتُعدّ أحد أهم الميادين العلمية في العلوم الاجتماعية التي تربط بين الإنسان وبيئته، والعلاقة القائمة بينهما سلباً وإيجاباً يعود عهدها لأقدم العصور، (السيد، 2016، ص15) منذ عهد الجغرافيين الأوائل في عهد الإغريق والرومان، ويُعدّ (همبولت Humboldt) أحد مؤسسي الجغرافيا الحديثة، من أكثر الجغرافيين اهتمامًا بدراسة العلاقة بين الإنسان والبيئة، وأضحت من بعده العناية بالإيكولوجيا في إطار جغرافي مثار اهتمام الجغرافيين، منذ منتصف القرن التاسع عشر حيث اتجهت كتاباتهم في ذلك الاتجاه، ورأى (هكسلي- Huxely) أنّ الجغرافيا هي علم ارتباط الإنسان بالبيئة، وبذلك باتت الجغرافيا تحوي كل ما يتعلق باستخدام الطبيعة وتأثير الإنسان فيها، وأكدت الجغرافيا بوصفها علم المكان على العلاقة الوثيقة بين الجغرافية والبيئة. (حامد، 2016، ص13).

ويُعدّ الجغرافي هو المرشح الأوَّل لصيانة الطبيعة ومواردها، في أي إقليم على المستوى المحلي والدولي والعالمي؛ لذا يجبُ على الجغرافي أنْ تكون لديه الإمكانات والطرائق العلمية في تناول المفاهيم والحقائق المتعلقة بذلك مما يتيح للمعنيين الاطلاع عليها وفهمها. (السمارائي، 2016، ص187) ورغم أنّ للجغرافي دورًا فعّالًا في ميدان الجغرافية الاقتصادية، بالبحث في مقومات النشاط الاقتصادي وتكافؤه بين الأقاليم، فإنّه لا يجب أنْ يكون هذا المنهج هو المسؤول في الوقت ذاته عن التدهور البيئي، بل يجب احتواء واستيعاب الفكر الجغرافي لمبدأ الحتم الأخلاقي والإنساني؛ ليكوّن تيارًا أو توجهً حديثًا في صورة مدرسة فكرية – التنمية المستدامة– تؤثر وتتجه بطرائق البحث الجغرافية –غير العقلانية–؛ لتهيمن على منهجية الدراسات في مجال الجغرافية الاقتصادية، استجابة لدعوات أنصار الاستدامة في العصر الحديث.

الجغرافية الاقتصادية والتدهور البيئي:

لا ينبغي أنْ يقتصر التعامل العلمي مع المشكلات على توصيف الظاهرة أو التعبير عن آثارها السلبية، بل يجب أنْ يتجاوز ذلك إلى تفكيك مسبباتها وتحليل بنيتها لإعادة توجيهها ضمن مقاربات منهجية تسهم في الحد من آثارها أو احتوائها. فالشعور بالمشكلة يمثّل مرحلة أولى في الإدراك العلمي، لكنه لا يكتمل إلّا بالانتقال إلى التحلي بالمسؤولية البحثية في اقتراح الحلول باستكشاف التدابير العلمية التصحيحية القابلة للتطبيق، وهو ما يُرسّخ البعد العملي لهذه

الورقة بوصفها أداة للتغيير لا مجرد رصدٍ للواقع. ولا يمكن لنا الفصل بين مسائل البيئة والتنمية، فالتدهور الخطير الحاصل بالبيئة في عصرنا الحاضر لم يكن سوى نتيجة استخدام الإنسان لقدراته للتأثير في البيئة، باستغلال واستنزاف مفرط لمواردها دون الأخذ في الاعتبار بالنتائج والآثار السلبية المضرة (عبد العظيم، 2019، ص8) فأصبح بها العالم اليوم يواجه سلسلة كاملة من المشاكل البيئية التي تلحق بالطبيعة بطرائق مزعجة قد تكون في مرحلة ما غير قابلة للتصحيح. (فتح الله، 2019، ص972).

ومن منطلق أنّ العلاقة وثيقة وطردية بين التدهور البيئي والتنمية تأتي علاقة الجغرافية الاقتصادية عاملًا من عوامل ذلك التدهور، كونها من أهم المجالات العلمية الداعية إلى التنمية، فدعوة الجغرافية الاقتصادية إلى ذلك كانت بكل مفاهيمها المتباينة زمنيا وفكريًا، والجامعة على استغلال الموارد المتاحة في الأقاليم، فإنّنا نعتقد أنّه أضحى واجبًا على الباحثين في مجال الجغرافية الإقرار بأنّه تمّ التغاضي في أدبيات الجغرافية الاقتصادية عن الآثار البيئية الخطيرة التي يئن العالم منها في العصر الحديث، ونجزم أنّها نتاج تنمية غير عقلانية وتقليدية رأسمالية غايتها اقتصادية محضة، متمثّلة في استغلال الموارد المتاحة لتحقيق أرباح اقتصادية فردية كانت، أو جماعية أو إقليمية، من مبادئها دعه يعمل دعه يمر، فسُمي أصحابها بالعقلانيين زورًا وبهتانًا، وتماهت الجغرافية الاقتصادية إلى حد ما مع ذلك التوجه وتأثرت به، فأسهمت وشاركت أكاديميًا في ارتفاع معدلات التنمية في العالم بمنهجها العلمي، إلّا أنّه وبمرور الزمن ثبت أنّ تلك التنمية غير العقلانية يعود نفعها الكبير فقط على من استغلوا الموارد الطبيعية والبشرية، وإنْ حققت تلك التنمية رغبات وحاجات بشرية، فذلك لم يكن الهدف الرئيس لتلك التنمية العفوية، وإنّنا نعتقد ما حققته تلك التنمية من إشباع للحاجات يُعدّ أهدافًا آنيةً، ولم تجنِ إلّا رفاهية نسبية، قياسًا بما يوازيها من مؤشرات للهدار البيئي الحاصل، وما يحصل على المدى القصير والطويل، فقد كانت نتائج تلك التنمية المحسوسة والمعنوية، بمقابل باهض الثمن، ونعتقد أنّها إضافة إلى التلوث البيئي زادت من استفحال معدلات الفقر والحرمان، وفاقمت من التباين في مستويات المعيشة على مستوى العالم، (العالم النامي والمتقدم) وبين الأقاليم في داخل الدولة الواحدة (المدن وهوامشها والقرى)، ويظهر ذلك واضحًا من تقارير الأمم المتحدة التي سنشير إليها لاحقًا.

إنّ صناعة التبغ في بدايتها كانت محمودة بما حققته من رفاهية لمتناوليها، ويُجْمَع الآن على أنّها تُعدّ من الآفات الضارة، وأنّ الرفاهية التي تحققها للمستهلك نسبية، وتجسد إقرار الشركات المصُنعة للتبغ الآن بهذه الصحوة بوضع تنويه على علب السجائر يحذر من خطورة التدخين وآثاره السيئة على صحة المدخنين، كاعتراف يخلي مسؤوليتها من عواقب هذا الإنتاج، الأمر كذلك في وضع العلامة الحمراء في مؤشر السرعة عند صناعة السيارات، في إقرار صريح أنَّ لهذه الصناعة آثارًا في حال لم تستخدم الاستخدام الأمثل، رغم ما حققته صناعة السيارة من إشباع حاجة ماسة للبشرية في هذا العصر. ومن ناحية أخرى فإنّ اقتناء السيارة غالبًا ما يقتصر فقط على الأغنياء، في حين يتعذر على الفقراء ذلك، بينما يتناول الفقراء السجائر الأكثر ضرر بالصحة كون سعرها في متناول الجميع من ناحية، وصعوبة الإقلاع عنها في حال قرر المدخن ذلك من ناحية أخرى.

وتشير الدراسات إلى أنّ مستويات تلوث الهواء في المناطق الحضرية من المركبات الآلية بمختلف أنماطها مرتفعة جدًا، وأنّ متوسط تركيزات الجسيمات العالقة (PM)[*] بلغ (239) ميكروغرام/م^3 لجسيمات (PM10) و(396) ميكروغرام/م^3 لجسيمات (PM2.5) تقريبًا وهذه المعدلات تتجاوز بكثير الحدود التي وضعتها منظّمة الصحة العالمية، التي توصي بألا يتجاوز تركيز جسيمات (PM10) (150) ميكروغرام/م^3 و(65) (PM2.5) ميكروغرام/م^3، كما أن ارتفاع مستويات أكاسيد النيتروجين (NOx) يسهم في زيادة هذا التلوث، الذي لا يقتصر ضرره على البيئة الطبيعية فحسب، بل يؤدي كذلك إلى مشاكل صحية كثيرة، أهمها أمراض الربو والسرطان، ما يترتب على ذلك من تكاليف مالية واقتصادية باهظة على مستوى السكان والاقتصادات الوطنية بشكل عام. (Ogur & Kariuki, 2014, pp1122-1123). ونرمي من الطرح السابق إلى أنَّ التنمية الاقتصادية لم تكن عقلانية إلّا من وجهة نظر اقتصادية صرفة، وأنَّه بالرغم ما تحققه من الرفاه النسبي للأفراد والمجتمع، فإنّها في الوقت ذاته لها آثار سلبية مباشرة، وغير مباشرة على مستوى الأفراد والمجتمعات والعالم، ونعتقد أنّ ذلك يعبر عن الوجه غير المنظور للجغرافية

(*) يشير اختصار (PM) لمصطلح Particulate Matter، الذي يعني الجسيمات العالقة، وهي الجزيئات الدقيقة الصلبة أو السائلة الموجودة في الهواء، هذه الجسيمات تُصنف إلى (PM10 أي قطرها أقل من 10 ميكروميتر) و(PM2.5 قطرها أقل من 2.5 ميكروميتر)، وكلّما كانت أصغر، زادت قدرتها على اختراق الجهاز التنفسي وتأثيرها على الصحة العامة.

الاقتصادية، والفناء الخلفي لها إنْ صحَّ التعبير، كون مفهومها ومحتواها يتمحور حول سبل استغلال الموارد، ومواجهة الصعوبات التي تحول دون ذلك لغرض التنمية، وإنَّ الجغرافية الاقتصادية خاصة لا يجب أنْ تذعن لهذا التوجه القاصر، بل يلزم أنْ يكون لها مع الدعوة إلى استغلال الموارد المتاحة لغرض التنمية، دعوات موازية تحذر من مغبة تلك التنمية غير العقلانية، كالذي على علبة السجائر، وأنْ ترسم خطوطًا حمراء لها، كالخط الأحمر الموجود في مؤشر سرعة السيارات، لذلك نعتقد أنّ محتوى الجغرافية الاقتصادية يجب أنْ يكون برؤية أكثر شمولية توزان بين التنمية وحماية البيئة الطبيعية من آثارها، بشكل تتزامن فيها سبل البحث عن الموارد الاقتصادية واستغلالها تحت مظلة ناموس البعد المكاني، الأخذ في الاعتبار البعد البيئي، وأثر ذلك الاستغلال على الصحة العامة وفي المنظومة الطبيعية على سطح الأرض، وحقوق الأجيال المستقبلية كذلك في تلك الموارد، ويتطلب ذلك تطورًا في منهجية الجغرافيين، وفي طرائق وأساليب البحث ضمن مجال الجغرافية الاقتصادية، ذلك بالدعوة إلى صياغة مفاهيم جديدة للجغرافيا الاقتصادية تتناغم مع المبادئ المعاصرة للتنمية المستدامة، فكما كان للتقاليد الفكرية الجغرافية –الحتمية والإمكانية والتباين المكاني– أثرٌ على مفهوم الجغرافية الاقتصادية ومحتواها العلمي، ينبغي كذلك للفكر الجغرافي بصفة عامة والجغرافية الاقتصادية بخاصة أنْ تُذعِن وتتماهى مع تقليد التنمية المستدامة المعاصر، لتكون مدخلًا منهجيًا للدراسات اللاحقة في الجغرافية الاقتصادية، فإنّ الآثار البيئية المترتبة من الإفراط في استغلال الموارد من خلال الأنشطة الاقتصادية، تجعل الحاجة ملحة إلى إعادة النظر في مفهوم التنمية برمته وفق الفكر الجغرافي الاقتصادي المعاصر، ذلك بهدف ضبطها في إطار دراسات نظرية نقدية وتطبيقية ميدانية، تُكيف نفسها مع مبادئ أو فلسفة التنمية المستدامة بمنهجية معاصرة في ميدان الجغرافية الاقتصادية.

التنمية الاقتصادية وجودة الحياة:

التساؤل الذي يجب أنْ يطرح هو: هل حققت التنمية الاقتصادية المستوى المطلوب من جودة الحياة ورفاهية العيش ؟ والذي من خلاله يمكن تقييم مسيرة التنمية الاقتصادية والإجابة عن هذا التساؤل يجب ألا تقتصر على قياس مستوى التنمية الاقتصادية مقارنة بما كانت عليه، بل ما الذي كان يجب أنْ يتحقق بالتنمية الاقتصادية دون أنْ تلحق أضرارًا بالبيئية الطبيعية، يجب أنْ نعي بأنَّ الهدف السامي من التنمية هو تحقيق رفاهية الإنسان، وفي الوقت ذاته علينا أنْ نعلم بأنّنا نسير في الاتجاه المعاكس تمامًا بالتنمية الاقتصادية التقليدية المفرطة، وغير المقننة، التي أدت إلى خللٍ في توازن البيئية الطبيعية، ذلك ما يتناقض مع المفهوم المعاصر لجودة الحياة ورفاهية الإنسان. فالعلاقة بين رفاهية الإنسان والمحافظة على البيئة جوهرية، لذلك كان مبدأ التنمية المستدامة، ومن أجل تحقيقها، لا مناص من وضع العلاقات المتبادلة بين التنمية والبيئة موضع اهتمام، فالخدمات والحاجات المادية والأمن والعلاقات الاجتماعية، كلها مؤشرات لرفاهية الحياة، وكل تلك العناصر ترتبط ارتباطاً وثيقا بنوعية البيئة واستدامة خدمات النظام الإيكولوجي. (الأمم المتحدة، 2007، ص13).

تداعيات النشاط الاقتصادي على البيئة:

لا شك في أنّ نشاط الإنسان الصناعي كان دونما استراتيجية بعيدة المدى، وأوجدت تلك الصناعات محسوسات حضرية، وأنتجت ملوثات أدت بتفاعلها مع مكونات البيئة الطبيعية إلى خللٍ في النظام البيئي، الأمر الذي أوجب على المجتمعات البشرية جديّة التفكير في مراعاة التكافؤ بين البيئتين الحضارية والطبيعية، ووضع ذلك موضع الاهتمام، وللمحافظة على جودة الحياة، أُستحدث ما يعرف بفلسفة الاستدامة في مفهوم التنمية، في اعتراف ضمني أنّ النشاط البشري تمكّن بما أحدثه من ظاهرات مكانية من أنْ يشوّه لاند سكيب البيئة وتوازنها الطبيعي، بالرغم من سلطتها ودعاة أنصار الحتمية لسطوتها وفي هذا السياق يمكن القول إنّه: لا نتوقع رضا سليقة البيئة عنا ما دمنا نعوقها. (فتح الله، 2019، ص967)

قد فاقت الانبعاثات الملوثة المتسبب بها الإنسان ما تنتجه الطبيعة نفسها، ما أدى ذلك إلى اختلال في التوازن الطبيعي بالبيئة، ففي حين لا تتجاوز فيه انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكبريت 30% من الطبيعة، أنتج النشاط الإنساني ما مقداره 70% من إجمالي الملوث ذاته في العالم، وقد بلغت النسبة 60% من انبعاثات غاز أول أوكسيد الكربون من النشاط الإنساني متجاوزة بذلك ما تنتجه العوامل الطبيعة التي لم تتعد نسبته 40% من الملوث نفسه على مستوى العالم، (الركابي، 2020، ص22.) بهذا فإنه العالم اليوم لا شك في كونه يواجه بفعل التطور والتنمية، سلسلة كاملة من المشاكل البيئية التي تلحق بالمحيط الحيوي والحياة البشرية بسبب عدم الموازنة بين معدلات الاستهلاك في الموارد وتجددها (أبوزنط وغنيم، 2006، 156) وتشير تقارير الأمم المتحدة إن الصحة العامة للسكان تتأثر بجودة الهواء سواء بشكل مباشر أم عن طريق تأثيره في سلامة المحاصيل

الغذائية الذي يتناولها السكان، (World Health Organization, 2010, p9) وأن هناك جائع من كل تسعة أشخاص في العالم، وأنه هناك في العالم واحد من كل ثلاثة اشخاص يعاني سوء في التغذية، وأنه في كل يوم يموت حوالي 18.000 ألف شخص في العالم بسبب تلوث الهواء من الانبعاثات الصناعية. (United Nations Development Programme,2016, p26)

ولعل أبرز آثار التسابق الصناعي ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض الناجمة من الانبعاثات الغازية الدفيئة بفعل الديناميكية البشرية الاقتصادية الكبيرة، حيث تشير التقديرات إلى أنّ 30% من ملوثات العالم صادرة من أكبر ثلاث مناطق صناعية في العالم (الاتحاد الأوربي، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية) أنّها تصدر ما نسبته 10% من إجمالي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في العالم، وتقدر كمية انبعاثات هذا الغاز في الاتحاد الأوربي بـ 6.8 طن لكل شخص، ومن المعلوم أنّ ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض تؤدي إلى انخفاض في مستوى هطول الأمطار، فالساحل الجنوبي لحوض البحر المتوسط شهد انخفاضًا كبيرًا في السنوات الأخيرة من مستويات هطول الأمطار. كما أنّ من أبرز آثار ارتفاع درجة حرارة العالم ارتفاع منسوب سطح البحر، ما يترتب على ذلك من تعرض مناطق ساحلية كثيرة لخطر الفيضانات، وتغير خصائص العواصف وزيادة التعرية الساحلية والفيضانات، وما يترتب على ذلك من ضرر اقتصادي واجتماعي حيث يتوقع من ارتفاع مستوى سطح البحر آثار على مناطق شاسعة من العالم بسبب مؤشرات دالة على أن منسوب سطح البحر آخذ في الارتفاع ما سيجعل الكثير من المشاهد الحضرية عرضة للغمر. (بن دومية، ومنير، 2018، ص223.)

ووفق الاتجاه الليبرالي الذي استمد أفكاره وآرائه من المفكر الاجتماعي (ماكس فيبر) في شرح المشاكل البيئية، مفسرين ذلك بالقوة والهيمنة، ووجهة النظر الأولى لهذا الاتجاه يرى أصحابها أنّ الدولة وتشريعاتها القانونية يهيمن عليهما أصحاب النشاط الاقتصادي الذين ليس لديهم اهتمام بالبيئة، وليس لهذه الجماعات من هم سوى زيادة أرباحها والمنافع التي تؤدي إلى اتساع مجالات قوتها ونفوذها، ويركز المنظرون الليبراليون في ذلك على الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية الضخمة؛ ذلك لأنّها تستطيع القيام بعمليات ضبط للقرارات التي تتخذ في المناطق أو الأقاليم بما يتناسب ومصالحها، حيث تنظر هذه الشركات إلى البيئة على أنّها وسيلة لزيادة أرباحها وتوسعها، وهي لذلك تقاوم إعادة التشكيل البيئي، وهذا الرفض يزيد من تفاقم المشاكل البيئية. (سعيد، 1997، ص102)

أمّا أصحاب الرأي الثاني في هذا الاتجاه فيذهب تحليلهم للمشكلات البيئية إلى أنّ المستفيدين من الطبيعة ومن الانحدار والاستنزاف البيئي يستخدمون وسائل الإقناع الجمعي – الإعلام – وإعطاء صفة الشرعية لأهدافهم وأعمالهم، (العقلانية حسب أفكارهم)، كما يقومون أيضًا بإقناع الناس بواسطة الإعلام، بزيادة الاستهلاك، وبأنّ الاقتصاد دائم النمو أفضل وسيلة لرفع مستوى المعيشة، وهكذا فإنَّ استغلال الرموز الثقافية لإعطاء صفة شرعية للتنظيمات الاقتصادية في المجتمع، تُعدّ آلية حرجة وحساسة تسهم في تطور واستفحال المشكلات البيئية وتفاقمها، ويكمن الحل الوحيد في رأي الليبراليين، بوجوب تضافر الجهود من قِبل المهتمين بالبيئة كالحركات والهيئات البيئية لإزاحة القوة السياسية والهيمنة الكبيرة التي تمتلكها تلك الشركات. (هماش، 2017، ص192.)

الخاتمة:

خلُص هذا البحث إلى أنّ الجغرافيا الاقتصادية تُعدّ أكثر من مجرد دراسة لتوزيع النشاطات الاقتصادية، فهي منهج تحليلي يربط بين الظواهر الاقتصادية والمكان في إطار يُراعي العدالة المكانية والاستدامة البيئية. وكشفت الدراسة محدودية النماذج التنموية التقليدية التي تماهت مع منطق الرأسمالية، وأسهمت في تفاقم التدهور البيئي وتراجع جودة الحياة. ومن هنا جاءت الدعوة إلى إعادة تأهيل الجغرافيا الاقتصادية فكريًا ومنهجيًا، عبر تبنّي فلسفة الاستدامة منظورًا علميًا وأخلاقيًا يوجه النشاط الاقتصادي ضمن "خطوط حمراء بيئية" تحمي الإنسان والمكان. وتفتح هذه الورقة المجال أمام تأسيس مدرسة فكرية جغرافية معاصرة تُضاف إلى التقاليد الفكرية السابقة، تُسهم في بناء أنموذج تنموي أكثر توازنًا واتساقًا مع تحديات العصر وحقوق الأجيال القادمة. وفي ضوء ذلك جاءت هذه الورقة لتسلّط الضوء على فرص التحول الفكري والمنهجي للجغرافيا الاقتصادية، ولتفتح أمامها آفاقًا جديدة تُعيد تعزيز دورها في خدمة الإنسان والمكان والبيئة على حدٍّ سواء. ويمكن تلخيص اهم النتائج في الآتي:

– أثبتت الدراسة أنّ الدعوة إلى التنمية المستدامة جاءت ردة فعل عقلانية وواعية على المفاهيم التقليدية التي ركّزت على تعظيم المكاسب والأرباح في التنمية الاقتصادية دون اعتبار للتبعات البيئية والاجتماعية. فتبيّن أنّ التصورات القديمة للجغرافيا الاقتصادية، التي

انطلقت من منطق الإنتاج والاستهلاك، أسهمت في مشاكل بيئية، الأمر الذي استدعى إعادة توجيه البوصلة الفكرية نحو منظومة استدامة توازن بين الإنسان والمكان والبيئة، وتستجيب لتحديات العصر وأخلاقيات العلم.

– كشفت الورقة عن قصور المنهج الكلاسيكي في تفسير العلاقة بين التنمية وجودة الحياة، وأبرزت الحاجة إلى تبني رؤية نقدية يراعي فيها الأبعاد البيئية في دراسات الجغرافية الاقتصادية.

– أكدت الورقة على أنّه مكانة الجغرافية الاقتصادية العلمية ودورها الحقيقي لا يقتصر على التراكم المعرفي فيها، بل بتطوير مناهجها وطرائقها البحثية المتمثلة في إدماج فلسفة الاستدامة ضمن منهجية الدراسات الجغرافية، بما يعزز من إنتاج معرفة تطبيقية تسهم في العدالة البيئية وتحقيق رفاهية الإنسان.

– طرحت الورقة إمكانية تشكيل مدرسة فكرية جغرافية اقتصادية معاصرة تتأخذ من مبدأ التنمية المستدامة مدخلا منهجيا، تضاف إلى المدارس الجغرافية السابقة، هدفها تُحقيق توازنًا بين متطلبات التنمية وحقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.

– أظهرت الدراسة أنّ الجغرافيا الاقتصادية هي نتاج قواسم مشتركة بين الجغرافيا والاقتصاد وأنْ تُعنى بتوزيع النشاطات الاقتصادية، كعلم تحليلي يتعامل مع الظواهر الاقتصادية من منظور مكاني، ويُوظّف المفاهيم الجغرافية لفهم آليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك في إطار يراعي العدالة المكانية مما يمنحها دورًا مركزيًا في تحليل التفاوت المكاني في التنمية.

قائمة المراجع:

– أبو زنط، ماجدة وعثمان غنيم. (2006). "التنمية المستدامة والجغرافية دراسة نظيرة في المفهوم والمحتوى". مجلة المنارة. المجلد12. العدد1.

– برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2007). البيئة من أجل التنمية. تقرير توقعات البيئة العالمية.

– بن دومية، نعيمة ونوري منير. (2018). "التدهور البيئي في منطقة المتوسط المظاهر والآثار." مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. العدد20.

– حامد، رضا محمد السيد. (2016). المدخل إلى الجغرافيا. الأكاديميون للنشر والتوزيع. عمان.

– الديب، محمد محمود. (2010). الجغرافية الاقتصادية منظور معاصر. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

– الركابي، ساجد أحميد. (2020). التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ. المركز الوطني الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين.

– الزوكة، محمد خميس. (2000). الجغرافية الاقتصادية. دار المعرفة الجامعية.

– سعيد، إبراهيم أحمد. (1997). أسس الجغرافية البشرية والاقتصادية. منشورات جامعة حلب.

– السمارائي، مجيد ملوك. (2016). الجغرافية تطبيقاتها الاقتصادية الحديثة واستخدام البرمجيات الحاسوبية. بغداد.

– السمارائي، مجيد ملوك. (2018). الجغرافية الاقتصادية والمتغيرات الدولية المعاصرة. الحامد للنشر والتوزيع.

– السيد، منى صبحي. (2016). مسار الجغرافية الاقتصادية حتى مطلع الألفية الثالثة. مجلة كلية الدراسات الإنسانية. ديسمبر.

– شقلية، أحمد رمضان. (1981). المملكة السعودية والبحرين دراسات في الجغرافية الاقتصادية. مطبوعات دار الملك عبد العزيز.

– عبد العظيم، أحمد عادل. (2019). البيئة والتنمية المستدامة. مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع. القاهرة.

– فتح الله، عادل إدريس. (2019). "واقع التنمية الحضرية غير المستدامة بمنطقة الجبل الأخضر في ليبيا". مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجغرافية. عدد خاص، جامعة المنوفية.

– هماش، ساعد. (2017). "سوسيولوجية البيئة في ظل المدارس النظرية والاتجاهات المفسرة". مجلة الباحث الاجتماعي. العدد 13.

– ينسن، أرليد هولت. (1979). الجغرافية تاريخها ومفاهيمها. (ترجمة). عوض يوسف الحداد وأبو القاسم عمر أشتيوي. منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.

- Bagchi-Sen, S., & Lawton Smith, H. (Eds.). (2006). Economic Geography Past present and future. Rout ledge London.

- Box, S. (2000). Economic geography – key concepts. Treasury Working Paper No. 12. New Zealand Government, The Treasury.

- Hartshorne, Richard. (1951). The nature of geography. the association of American geographers.

- McNee, R. B. (1959). The changing relationships of economics and economic geography. Journal of Economic Geography. Vol35, No3.

- Ogur, E. O & Kariuki. S.M. (2014). "Effect of Car Emissions on Human Health and the Environment". International Journal of Applied Engineering Research. Volume 9. Number 21. - Pandey, R. J. (2020). Economic geography. Uttarakhand Open University. Haldwani, Shivalik Press Haridwar.

- Sokol, M. (2011). Economic geography. University of London International Programmes.
- United Nations Development Programme. (2016). Human development report 2016. Human development for everyone. United Nations Development Programme.
- World Health Organization. (2010). The WHO Centre for Health Development. Kobe and United Nations Human Settlements Programme. (UN-HABITAT).